

جمعية درع التأهيلية

جمعية غير هادفة للربح

القوائم المالية

للفترة المالية المنتهية من ٢١ نوفمبر ٢٠٢٤ م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م

وتقرير المراجع المستقل

صفحة

٢-١

تقرير المراجع المستقل

٣

قائمة المركز المالي

٤

قائمة الأنشطة

٥

قائمة التغيرات في صافي الاصول

٦

قائمة التدفقات النقدية

١٣-٧

إيضاحات حول القوائم المالية

تقرير المراجع المستقل

المحترمين

إلى السادة مجلس الإدارة
جمعية درع التأهيلية
(جمعية غير هادفة للربح)
الرياض - المملكة العربية السعودية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لجمعية درع التأهيلية والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وقائمة الأنشطة وقائمة التغيرات في صافي الأصول وقائمة التدفقات النقدية للفترة من ٢١ نوفمبر ٢٠٢٤م وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للجمعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للفترة من ٢١ نوفمبر ٢٠٢٤م وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بالإضافة إلى المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الجمعية وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

أمر آخر

- تعد هذه القوائم أول قوائم مالية تصدر للجمعية.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل، وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بالإضافة إلى المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لمتطلبات نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرى سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الجمعية أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك. والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الجمعية.

تقرير المراجع المستقل لجمعية درع التأهيلية (تتمه)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواء بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهرى متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية. وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرى في القوائم المالية، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرى الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
 - التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
 - تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدها الإدارة.
 - التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهرى متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهرى، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.
 - تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- ونحن نتواصل مع الإدارة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وثوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها أثناء المراجعة.

شركة فيصل بن جلعود
محاسبون ومراجعون قانونيون

فيصل عبدالعزيز بن جلعود
محاسب قانوني - ترخيص رقم (١٠٣٧)



الرياض في : ٤ ذو القعدة ١٤٤٧ هـ
الموافق : ٢١ أبريل ٢٠٢٦ م

جمعية درع التأهيلية
جمعية غير هادفة للربح
قائمة المركز المالي
(المبالغ بالريال السعودي)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م		الايضاح	
			<u>الأصول</u>
			الأصول المتداولة
٣٦,٧٠٨	٥		النقد وما في حكمه
٥,٠٠٠	٦		المصاريف المقدمة والارصدة المدينة الأخرى
٤١,٧٠٨			إجمالي الأصول المتداولة
٤١,٧٠٨			إجمالي الأصول
			<u>الالتزامات وصافي الأصول</u>
			الالتزامات المتداولة
٣,٤٥٠	٧		المصاريف المستحقة والأرصدة المدينة الأخرى
٣,٤٥٠			إجمالي الالتزامات المتداولة
٣,٤٥٠			اجمالي الالتزامات
			صافي الأصول
(١,٧٤٢)			صافي الأصول غير المقيدة
٤٠,٠٠٠	١٠		صافي الأصول المقيدة
٣٨,٢٥٨			إجمالي صافي الأصول
٤١,٧٠٨			إجمالي الالتزامات وصافي الأصول

(إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٢ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية)

جمعية درع التأهيلية
جمعية غير هادفة للربح
قائمة الأنشطة
(المبالغ بالريال السعودي)

للفترة المالية المنتهية من ٢١ نوفمبر ٢٠٢٤ م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م					
إيضاح	غير مقيدة	مقيدة	الاقواف	الإجمالي	
الإيرادات					
تبرعات نقدية	٨	٤٠,٠٠٠	-	٤٠,٠٠٨	
اشتراكات عضويات	١,٧٠٠	-	-	١,٧٠٠	
صافي الأصول المحررة من القيود					
إعادة تصنيف لتحقق قيد الاستخدام	-	-	-	-	
إجمالي الإيرادات	١,٧٠٨	٤٠,٠٠٠	-	٤١,٧٠٨	
المصروفات					
مصاريف عمومية وإدارية	(٣,٤٥٠)	-	-	(٣,٤٥٠)	٩
إجمالي المصروفات	(٣,٤٥٠)	-	-	(٣,٤٥٠)	
التغير في صافي الأصول	(١,٧٤٢)	٤٠,٠٠٠	-	٣٨,٢٥٨	

(إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٢ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية)

جمعية درع التأهيلية
جمعية غير هادفة للربح
قائمة التغيرات في صافي الأصول
(المبالغ بالريال السعودي)

غير مقيدة	مقيدة	الاقواقف	اجمالي صافي الاصول
-	-	-	-
(١,٧٤٢)	٤٠,٠٠٠	-	٣٨,٢٥٨
(١,٧٤٢)	٤٠,٠٠٠	-	٣٨,٢٥٨

الرصيد في ٢١ نوفمبر ٢٠٢٤ م

التغير في صافي الأصول

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م

(إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٢ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية)

جمعية درع التأهيلية
جمعية غير هادفة للربح
قائمة التدفقات النقدية
(المبالغ بالريال السعودي)

للفترة المالية المنتهية من ٢١ نوفمبر ٢٠٢٤م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
٣٨,٢٥٨	التغير في صافي الأصول
	التغيرات في:
٣,٤٥٠	المصاريف المستحقة والارصدة الدائنة الأخرى
٣٦,٧٠٨	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
٣٦,٧٠٨	صافي التغير في النقد وما في حكمه خلال السنة
-	النقد وما في حكمه في بداية السنة
٣٦,٧٠٨	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

(إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٢ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية)

جمعية درع التأهيلية

جمعية غير هادفة للربح

إيضاحات حول القوائم المالية للفترة المالية المنتهية من ٢١ نوفمبر ٢٠٢٤ م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م
(جميع المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

١- التكوين والنشاط

جمعية درع التأهيلية (جمعية غير هادفة للربح) هي جمعية تأسس بناء على نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٨ وتاريخ ١٩ صفر ١٤٣٧ هـ. كجمعية غير هادفة للربح ذات شخصية اعتبارية مستقلة، يعمل بموجب الترخيص رقم (١٠٠٠٦٩٧٥٠٠) بتاريخ ١٩ جمادى الأولى ١٤٤٦ هـ الموافق ٢١ نوفمبر ٢٠٢٤ م، ومركزها الرئيسي الرياض.

النشاط

يهدف الجمعية إلى تحقيق الآتي:

١. توعية المجتمع بأضرار المخدرات وطرق الوقاية منها.
 ٢. المساهمة في الحد من انتشار المخدرات.
 ٣. تحفيز الأفراد باستشعار المسؤولية بأمن وسلامة المجتمع.
 ٤. دعم الخطط الاعلامية للتوعية والوقاية من المخدرات.
 ٥. الأبحاث والدراسات في مجال الوقاية من المخدرات.
 ٦. تقديم الدعم النفسي لمرضى الإدمان وأسرههم.
 ٧. تقديم البرامج العلاجية لمرضى الإدمان.
 ٨. تأهيل مرضى الإدمان للاندماج في المجتمع.
 ٩. تأهيل المتعافين من الإدمان للانخراط في سوق العمل.
 ١٠. إقامة برامج وفعاليات توعوية عن أضرار المخدرات.
- تغطي القوائم المالية حسابات ونتائج الجمعية عن الفترة المالية من ٢١ نوفمبر ٢٠٢٤ م وإلى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م.

٢- أسس المحاسبة

أساس الإعداد

أعدت القوائم المالية المرفقة وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، بالإضافة إلى المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي اعتمدتها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، حيث رأت الإدارة أن هذا المعيار يعد أكثر مناسبة لطبيعة نشاط الجمعية.

أسس القياس والعرض

أعدت القوائم المالية المرفقة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. تم إعداد هذه القوائم المالية باستخدام أسس القياس المحددة من قبل المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والمعتمد من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين لكل نوع من الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعرض الجمعية قائمة المركز المالي على أساس متداول وغير متداول.

يتم عرض القوائم المالية المرفقة بالريال السعودي، وهي العملة الوظيفية وعملة العرض للجمعية ما لم يذكر خلاف ذلك

٣- ملخص السياسات المحاسبية المهمة

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية التي استخدمتها الجمعية في إعداد القوائم المالية.

٣-١ تصنيف المتداول مقابل غير المتداول

تقوم الجمعية بعرض الأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي على أساس تصنيف متداولة/ غير متداولة. تكون الأصول متداولة عندما يكون:

- من المتوقع تحققها أو يعتزم بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية.
 - يتم الاحتفاظ به بشكل أساسي بغرض المتاجرة.
 - يتوقع أن تتحقق خلال الاثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.
 - أن يكون ضمن النقد وما في حكمه ما لم يكن مقيداً نتيجة لتحويله أو استخدامه لتسوية التزام على الأقل للاثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.
- تصنف جميع الأصول الأخرى كأصول غير متداولة.
- تكون الالتزامات متداولة عندما يكون:
- يكون متوقعاً أن يتم تسويتها خلال دورة التشغيل العادية.
 - يتم الاحتفاظ بها بشكل أساسي بغرض المتاجرة.
 - -مستحق للتسوية خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.
 - عند عدم وجود أي حق غير مشروط لتأجيل تسوية المطلوبات على الأقل لاثني عشر شهراً بعد فترة التقرير.
- تصنف الجمعية جميع الالتزامات الأخرى كالالتزامات غير متداولة.

٣-٢ الممتلكات والمعدات

تدرج الممتلكات والمعدات بصافي التكلفة التاريخية بعد خصم مجمع غير الاستهلاك ومجمع خسائر الهبوط، (إن وجدت)، وتتضمن تلك التكاليف أي تكاليف تعود بشكل مباشر إلى جلب الأصل إلى الموقع وبالحالة اللازمة له ليكون قابلاً للاستخدام.

النفقات اللاحقة للاقتناء

يتم اعتبار تكلفة استبدال مكون لأحد أجزاء الممتلكات والمعدات كجزء من تكلفة الأصل الثابت عند وجود توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة لعملية الاستبدال أو زيادة العمر الانتاجي للأصل، هذا ويتم الاعتراف بتكلفة خدمة الإصلاح والصيانة الدورية بالربح أو الخسارة عند استحقاقها.

الاستهلاك

يتم احتساب الاستهلاك للممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت على أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل أصل والذي يحدد بعد الأخذ في الاعتبار الاستخدام المتوقع للأصل والتآكل المادي ويتم مراجعة الأعمار الإنتاجية والقيمة المتبقية للأصل سنوياً.

يتم تخفيض القيمة التقديرية لأي أصل فوراً لقيمه القابلة للاسترداد في حال تجاوزت قيمته الدفترية قيمته القابلة للاسترداد المتوقعة.

لا يتم استهلاك المشروعات تحت التنفيذ حين أن تصبح جاهزة للغرض الذي انشأت من أجله.

الاستبعاد

يتوقف الاعتراف بأي بند من بنود الممتلكات والمعدات وأي جزء هام معترف به مبدئياً عند الاستبعاد أو عند عدم وجود منافع مستقبلية متوقعة من استخدامه أو بيعه، تدرج أي مكاسب أو خسائر استبعاد الأصل بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل

وتثبت بالربح أو الخسارة. وتجرى مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات وطرق استهلاكها، وتعديل بأثر مستقبلي، متى كان ذلك ملائماً.

٣-٣ الهبوط في قيمة الأصول غير المالية

في نهاية كل فترة تقرير، يتم تقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على هبوط قيمة أي أصول غير مالية. وإذا كان هناك دليل موضوعي على هبوط القيمة. يتم الاعتراف بخسارة الهبوط في القيمة للمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل أو وحدة توليد النقد عن قيمته القابلة للاسترداد.

لتحديد القيمة القابلة للاسترداد، تقوم الإدارة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من كل وحدة توليد نقد وتحدد سعر العائد المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية. أثناء عملية قياس التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، تقوم الإدارة بوضع افتراضات حول النتائج التشغيلية المستقبلية. تتعلق هذه الافتراضات بالأحداث والظروف المستقبلية. قد تختلف النتائج الفعلية، وقد تتسبب في تعديلات جوهرية على أصول الجمعية خلال السنوات المالية التالية.

في معظم الحالات، يتضمن تحديد معدل الخصم المطبق تقدير التعديلات المناسبة لمخاطر السوق والتعديلات الملائمة لعوامل الخطر الخاصة بالأصول.

٤-٣ الأدوات المالية

تقوم الجمعية بالمحاسبة عن جميع أدواتها المالية وفقاً للقسامين ١١ و ١٢ من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

القياس الأولي

يتم الاعتراف بالأصول المالية والالتزامات المالية عندما تصبح الجمعية طرفاً في الالتزامات التعاقدية للأداة. عندما يتم إثبات أصل مالي أو التزام مالي بشكل أولي، تقوم الجمعية بإثباته بسعر المعاملة (بما في ذلك تكاليف المعاملة) ما لم يشكل الترتيب معاملة تمويل للمجموعة، إذا كان الترتيب يشكل معاملة تمويل، فتقوم الجمعية بقياس الأصل المالي أو الالتزام المالي بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية مخصومة بمعدل الفائدة السوقية لأداة دين مشابهة.

القياس اللاحق

تقوم الجمعية بقياس جميع الأصول المالية والالتزامات المالية باستخدام طريقة التكلفة المستنفذة باستخدام معدل الفائدة الفعلي، فيما عدا الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة مطروحا منها الهبوط في القيمة) وتقوم الجمعية بقياس أدوات الدين التي تصنف على أنها أصول متداولة أو التزامات متداولة بالمبلغ النقدي غير المخصص أو العوض النقدي الذي يتوقع أن يتم دفعه أو استلامه.

٥-٣ نقد ومعادلات النقد

يتضمن النقد ومعادلات النقد الأرصدة والودائع البنكية والاستثمارات الأخرى عالية السيولة القابلة للتحويل إلى مبالغ نقدية معلومة والتي يكون تواريخ استحقاقها خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ شرائها.

٦-٣ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص ضمن قائمة المركز المالي عندما يكون على الجمعية التزام قانوني أو ضمني حالي نتيجة لأحداث سابقة والذي يمكن تقديره بصورة موثوقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفق خارجي للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام، ويتم قياس المخصص باستخدام أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام في تاريخ التقرير، وإذا كان أثر القيمة الزمنية للنقود ذا أهمية نسبية فيجب أن يكون مبلغ المخصص هو القيمة الحالية للمبلغ المتوقع أن يكون مطلوباً لتسوية الالتزام بمعدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة لذلك الالتزام. وعندما يتم قياس المخصص بالقيمة الحالية للمبلغ المتوقع أن يكون مطلوباً لتسوية الالتزام، فإنه يجب إثبات التخفيض في الخصم على أنه تكلفة تمويل في الفترة التي تنشأ فيها. تتم مراجعة جميع المخصصات في تاريخ كل تقرير ويتم تعديلها لتعكس أفضل التقديرات الحالية.

٧-٣ الإيرادات

الدعم

يتم الاعتراف بالدعم التي تأتي في صورة أصول محولة، أو تعهدات غير مشروطة بتقديم أصول، أو تخفيض لالتزامات على الجمعية على أنها إيرادات أو مكاسب في قائمة الأنشطة، عندما يترتب على عملية الدعم زيادة في أصول الجمعية (غير الهادفة للربح). ويتحقق ذلك عند توافر الشروط التالية:

- أن تتمتع الجمعية بسلطة إدارة الدعم أو التصرف في المورد بأي شكل من أشكال التصرف، بما يسمح لها تحديد كيفية استخدامه في المستقبل.
- أن تتوقع الجمعية الحصول على الدعم بدرجة معقولة من الثقة.
- أن يكون الدعم قابلاً للقياس بدرجة معقولة من الموضوعية.

موارد الجمعية المالية:

- رسوم العضوية في الجمعية العمومية.
- الصدقات، والتبرعات، والهبات، والوصايا، والأوقاف.
- الزكاة إن كانت نشاطات الجمعية مشمولة في مصارف الزكاة الشرعية.
- إيرادات الأنشطة ذات العائد المالي.
- الإعانات الحكومية.
- العوائد الاستثمارية من أموال الجمعية.
- ممتلكات الجمعية الثابتة والمنقولة.
- ما يخصصه الصندوق من دعم.

يتم إثبات ما يُتلقى من الدعم على أنها إيرادات أو مكاسب في الفترة التي تُتلقى خلالها تلك الدعم، وعلى أنها أصول، أو تخفيض للالتزامات أو كليهما، وذلك وفقاً لطبيعة ما يُتلقى من الدعم. ويتم قياس ما يُتلقى من دعم بقيمتها العادلة.

الدعم المقيدة

تثبت الجمعية الدعم المقيدة والمشروطة في قائمة الأنشطة عندما يكون هناك قيود مفروضة على مورد معين لاستخدامه في أغراض محددة على سبيل المثال (دعم - مساهمات عامة) حيث أن للجمعية سلطة الإدارة أو التصرف في هذا المورد، كما أن القيد يغطي الوقت فحسب أو الاستخدامات المتعلقة بالدعم.

تثبت الجمعية الدعم المستلم في صورة نقدية، أو أصول أخرى مقيدة لشراء أصول غير متداولة مقيدة من قبل الداعم على أنها إيرادات دعم مقيدة في قائمة الأنشطة. وتتوقف معالجة الأصول المقتناة على الغرض من اقتنائها. حيث أن عند شراء الأصل، يجب زيادة الأصول غير المقيدة إذا كان الأصل غير مقيد باستخدامات معينة، أو زيادة الأصول المقيدة إذا كان الأصل مقيد باستخدامات معينة. قد يخضع الدعم لقيود مفروضة من قبل الداعم، تحدد الفترة التي يمكن خلالها إنفاق الدعم. ويحد هذا القيد من قدرة الجمعية في استنفاد الدعم حتى يتم استيفاء القيد الزمني المستقبلي ويترتب على ذلك ما يلي:

١. يتم إثبات الدعم على أنها إيرادات مقيدة في قائمة الأنشطة لحين استيفاء القيد الزمني.

٢. قد يتيح للداعم حق استعادة الدعم في حال عدم استيفاء الشرط وبالتالي يؤجل الاعتراف بالدعم على أنها إيرادات غير مقيدة وتثبت كالتزام (إيراد مؤجل) حتى استيفاء الشرط الزمني.

٨-٣ المصروفات

تشتمل مصروفات البيع والتسويق والعمومية والإدارية على التكاليف المباشرة وغير المباشرة. يتم توزيع هذه التكاليف بين مصاريف البيع والتسويق والعمومية والإدارية ومصاريف الأنشطة إن لزم الأمر، بطريقة منتظمة.

٤- الأحكام والتقديرات الهامة

إن إعداد القوائم المالية يتطلب من الإدارة استخدام تقديرات وافتراضات من شأنها أن تؤثر في تطبيق السياسات والقيم الظاهرة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات الواردة بالقوائم المالية. إن تحديد التقديرات يتطلب من الإدارة اتخاذ القرارات التي تعتمد على الخبرات السابقة، والخبرات الحالية وتوقعات الأوضاع المستقبلية، وكل المعلومات الأخرى المتوفرة. إن النتائج الفعلية قد تكون مختلفة عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصورة مستمرة. التعديلات التي تترتب عنها مراجعة التقديرات المحاسبية يتم إظهار أثرها في فترة المراجعة والفترات المستقبلية التي تتأثر بهذه التعديلات.

إن أهم بنود القوائم المالية التي تتطلب استخدام أحكام وتقديرات من قبل الإدارة تتعلق بالآتي:

الأحكام المرتبطة بالتمييز بين معاملات الدعم ومعاملات الجمعية

وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح عند قيام الداعم بتفويض المنشأة المستلمة للأصل بإنشاء برامج لتوزيع نقدية وتنفيذه، أو سلع، أو خدمات على المنتفعين، فإن المنشأة المستلمة تقوم بمعاملة تلك الأصول على أنها دعم، نظراً إلى أن الجمعية لديها سلطة الإدارة والتصرف في هذا الأصل المحول من الداعم، فقد تم اعتبار الأصول المحولة للجمعية على أنها دعم وليس معاملات بالوكالة، وعليه إثبات الدعم مباشرة أو الاستحقاق في قائمة الأنشطة.

مبدأ الاستمرارية

ليس لدى إدارة الجمعية شك حول قدرتها على الاستمرار، وعليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

جمعية درع التأهيلية

جمعية غير هادفة للربح

إيضاحات حول القوائم المالية للفترة المالية المنتهية من ٢١ نوفمبر ٢٠٢٤م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م
(جميع المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

				٥- <u>النقد وما في حكمه</u>	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م
				النقد لدى البنوك	٣٦,٧٠٨
					٣٦,٧٠٨
				٦- <u>المصاريف المقدمة والأرصدة المدينة الأخرى</u>	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م
				عهدة موظفين	٥,٠٠٠
					٥,٠٠٠
				٧- <u>المصاريف المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى</u>	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م
				اتعاب مهنية مستحقة	٣,٤٥٠
					٣,٤٥٠
				٨- <u>تبرعات نقدية</u>	للفترة المالية المنتهية من ٢١ نوفمبر
				مشروع رعاية واحتواء - جمعية الدعوة والإرشاد وتوعية	٢٠٢٤م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م
				الجاليات بالباحة - مقيد	٤٠,٠٠٠
					٤٠,٠٠٠
				٩- <u>مصاريف عمومية وإدارية</u>	للفترة المالية المنتهية من ٢١ نوفمبر
				اتعاب مهنية	٢٠٢٤م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م
					٣,٤٥٠
					٣,٤٥٠
				١٠- <u>صافي الأصول المقيدة</u>	الرصيد كما في ٢١ نوفمبر
				مشروع رعاية واحتواء - جمعية الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بالباحة	المقيد خلال السنة
					المحرر خلال السنة
					الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م
					٤٠,٠٠٠
					٤٠,٠٠٠

١١- إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

لا تعد مخاطر أسعار الفائدة السوقية ذات أهمية بالنسبة للجمعية حيث ليس لديها قروض تحمل فوائد.

جمعية درع التأهيلية

جمعية غير هادفة للربح

إيضاحات حول القوائم المالية للفترة المالية المنتهية من ٢١ نوفمبر ٢٠٢٤ م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م
(جميع المبالغ بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك)

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الجمعية على مقابلة التزاماتها المتعلقة بالالتزامات المالية حال استحقاقها. تتم مراقبة احتياجات السيولة دورياً وتعمل الإدارة على التأكد من توفر سيولة كافية لمقابلة أي التزامات عند استحقاقها. ولا تعتقد الإدارة أن الجمعية معرضة لمخاطر مؤثرة تتعلق بالسيولة لطبيعة نشاط الجمعية ومحدودية الالتزامات مقارنة بالأصول.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في اخفاق العميل أو الطرف المقابل في أداة مالية في الوفاء بالتزامه قبل الجمعية والتسبب في تكبد خسارة مالية إن الأدوات المالية الخاصة بالجمعية التي يمكن أن تتعرض لمخاطر الائتمان تتضمن بشكل أساسي أرصدة البنك. تقوم الجمعية بإيداع أموالها في مصارف مالية ذات موثوقية وذات قدرة ائتمانية عالية ولا تتوقع الإدارة وجود مخاطر ائتمان هامة تنتج من ذلك.

مخاطر أسعار العملات

تتمثل مخاطر أسعار العملات في التغيرات والتذبذبات المحتملة في معدلات العملات التي قد تؤثر سلباً على قيم الأصول والالتزامات أو على التدفقات النقدية. وتراقب الإدارة تقلبات أسعار العملات وتعتقد أن تأثير مخاطر أسعار العملات غير مؤثر لأن معظم تعاملاتها على المستوى المحلي.

١٢ - اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد إصدار هذه القوائم المالية من قبل الجمعية العمومية بتاريخ ٠٤ ذو القعدة ١٤٤٧ هـ الموافق ٢١ أبريل ٢٠٢٦ م.